

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة عشرة مليون جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

### تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي لعام في ٢٠١٩/٠٦/٣٠

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من:-

|      |                  |                                   |
|------|------------------|-----------------------------------|
| رئيس | عضو مجلس الإدارة | الأستاذة / شيرين ممدوح عبد الباقى |
| عضو  | من ذو الخبرة     | الأستاذ / السيد على حسين          |
| عضو  | من ذو الخبرة     | الأستاذ / خالد حسن حسن            |

بمراجعة المركز المالي والتقارير الإدارية الدورية للشركة في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهدأ لإرسالها لمراقب الحسابات وقد تضمنت الحالة العامة للشركة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال والأنشطة الرئيسية للشركة والقيمة الحالية للأراضي:

- إذا كانت القيمة الدفترية مختلفة اختلافاً كبيراً عن القيمة السوقية الحالية
- أي تغيرات في الأصول الثابتة
- نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر
- حجم الأعمال وإجمالي مرتبات العاملين
- يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل
- أي بيانات إضافية هامة يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العامة مع مراعاة أن يكون عرض الأرقام بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبة. وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً اختبارياً لل المستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم مما يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية.

- **تمسك الشركة** حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بنك الحسابات.  
ورأينا: أن القوائم المالية تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها عن المركز المالي للشركة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين واللوائح ذات العلاقة.





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة عشرة مليون جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

▪ ارتفاع حجم الأعمال في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ مقارنة بحجم الأعمال في ٢٠١٨/٠٦/٣٠ بنسبة ٥٠,٣١٪ وذلك لإتمام تعاقد الشركة مع شركة أبو زعبل للأسمدة اعتباراً من يناير ٢٠١٩ بالإضافة إلى بعض المشتريات المحلية خلال هذه الفترة من بعض الموردين.

\* حجم الأعمال في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ قيمته ١٥٥٦١١٠١,٥ جنيه

\* حجم الأعمال في ٢٠١٨/٠٦/٣٠ قيمته ٧٧٣١٨٠٦,٣٦ جنيه

\* ارتفاع تكلفة المبيعات في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ عن مثيلتها في عام ٢٠١٨ بنسبة ٥٠,٨٢٪

تكلفه مبيعات في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ ١٥٤١٦٥٩٧,١٥ جنيه

تكلفه مبيعات في ٢٠١٨/٠٦/٣٠ ٧٥٨٢٠٨٧,٤٤ جنيه

▪ انخفاض مجمل الربح: انخفض مجمل الربح في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ عن مثيله في ٢٠١٨/٠٦/٣٠ نسبة لحجم أعمال كلاهما بنسبة ١,٠١٪ (نسبة مجمل الربح في ٢٠١٩/٠٦/٣٠ هي ٩٣٪ وفي ٢٠١٨/٠٦/٣٠ كانت ٩٤٪ والفرق ١٪).

▪ أسباب صافي الخسائر في ٢٠١٩/٠٦/٣٠:

١- تكلفة المبيعات تمثل ٩٩,٠٧٪ من حجم الأعمال

٢- المصارييف العمومية والإدارية تمثل نسبة ١٠٪ من حجم الأعمال

٣- هامش ربح بيع هذه الأنواع من الأسمدة قليل وتكلفته عالية مما أدى إلى وجود خسائر ٧,٤٧٪ من حجم الأعمال.

وستتخذ الشركة الإجراءات الآتية اعتباراً من الربع الثالث لعام ٢٠١٩:

أولاً: تنشيط القطاع التجاري بالشركة وتدعميه بالكافئات

ثانياً: التعاقد مع شركات أخرى من الشركات المنتجة للأسمدة

ثالثاً: الاستمرار في تخفيض أي مصروفات ممكن الاستغناء عنها



٦٩

٣٢ شارع النور - الدقى - الجيزة ١٢٣١١ ت: ٣٧٤٩١٣٦٠/٢٠٢ ف: ٣٧٤٩١٣٦٢

[www.egyfert.com](mailto:egyfert@egyfert.com)

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

ومن المتوقع زيادة حجم الأعمال اعتباراً من الربع الثالث لعام ٢٠١٩ لمحاولة الإدارة لزيادة حجم الأعمال مع مراعاة الفائدة القصوى للشركة وذلك عن طريق استيراد أنواع من الأسمدة ذات الربح العالى وكذلك التعاقد مع بعض الشركات المحلية المنتجة للأسمدة.

▪ لا يوجد مخزون في ٢٠١٩/٦/٣٠: وذلك لقيام الشركة ببيع كل المشتريات خلال هذه الفترة وأيضاً لبيع مخزون أول الفترة بالكامل خلال هذه الفترة.

حيث قامت الشركة بسياسة جديدة بعدم تخزين أي مشتريات وبيعها بالكامل مما أدى إلى عدم وجود مصاريف تخزين خلال هذه الفترة.

▪ انخفاض المصاريف العمومية في ٢٠١٩/٦/٣٠ عن مثيلتها من عام ٢٠١٨ بنسبة ١٧,١٠٨% وهذا يؤكد سياسة الشركة في العمل على تخفيض المصاريف العمومية بقدر الإمكان والذي سيؤدي الى تعظيم ربح الشركة في باقي العام ٢٠١٩.

لأن سياسة الشركة هي وضع المصروف في المكان المناسب فقط ويكون مطلوب مثل المرتبات أو مصاريف المخزن أو عمولات البنوك أو مصاريف السيارات.

وتعمل الشركة أن تكون كل هذه المصاريف في أضيق الحدود وهذا ما أدى إلى انخفاض المصاريف العمومية في ٢٠١٩/٦/٣٠.

- وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول الشركة باليورصة والذي يتضمن سعر الفتح، أعلى سعر وصل اليه سعر السهم، كمية التداول وأيضاً يقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية.

ونرى الإفصاح التام في صلب القوائم المالية والإيضاحات بكل ما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال - مثل عدد الأسهم المصرح بها - عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة والتي لم يتم دفعها بالكامل - القيمة الإسمية للسهم، تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة.

وأيضاً تقرير الأداء الذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل إدارة من إدارات الشركة (مدى الانضباط، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى، مدى انجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة اللازمة).





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة عشرة مليون جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

ورأينا: أن هذه التقارير تعد جيدة وایجابية وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في ما يراه مناسباً من قرارات تساعد على تقدم الشركة.

وفيما عدا تأثير ماورد في الفترات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة في ٢٠١٩/٠٦/٣٠، وقد تضمنت القوائم المالية المتكاملة وهي:

١- الميزانية

٢- قائمة الدخل

٣- قائمة تظهر كافة التغيرات في حقوق الملكية

٤- قائمة التدفقات النقدية

٥- السياسات المحاسبية المبينة والإيضاحات

معبر بوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبة.

٢٠١٩/٧/٢٨ تحريراً في

عن لجنة المراجعة

شيرين عبد العال  
شيرين ممدوح عبد الباقي





خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعون مليون جنيه

### توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة في ٢٠١٩/٦/٣٠

تم الاطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة في ٢٠١٩/٦/٣٠ - ووصينا بالأتي:

أولاً: - قد ارتأت الإدارة بأن القوائم المالية تعبّر بوضوح عن المركز المالي للمنشأة وكذلك أداءها المالي وتدفقاتها النقدية وذلك تثني على المجهود الملحوظ والمبذول من إدارة الشركة

ثانياً: - يثنى مجلس الإدارة إدارة الشركة على تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة بحيث يتم الالتزام عند إصدار القوائم المالية بكل معيار مطبق من معايير المحاسبة المصرية.

ثالثاً: - يشكر مجلس الإدارة المسؤولين عن إدارة الشركة في محاولتهم على تخفيض المصارييف العمومية وتجنب صافي الخسارة في ٢٠١٩/٦/٣٠ بنسبة ٤٧,٤٧% من حجم الأعمال.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شيريف ممدوح عبد الباقي



٢٠١٩/٨/٥ في تحريراً